

تصورات المخاطر الأمنية في لبنان

بقلم هوفيك وانيس

ملخص

تشكل حاجات الأمن البشري ومخاوف الناس الأمنية الركن الأساسي لأي إصلاح حقيقي للقطاع الأمني، يتمحور حول الإنسان. وفي هذا الإطار، وفي محاولة لتعزيز النقاش حول إصلاح القطاع الأمني في لبنان، أجرت مؤسسة انترناشونال اليرت والمركز اللبناني للدراسات إستطلاع رأي وطني في أيار-حزيران ٢٠١٣ حول تصورات المواطنين للمخاطر الأمنية في لبنان والمؤسسات المسؤولة عن توفير الأمن. وقد أظهر هذا الإستطلاع أن معظم اللبنانيين يشعرون بأمان أقل مقارنةً بالعام ٢٠١٠، كما يعتبرون المخاطر الأمنية على المستوى الوطني عالية الخطورة، في حين يقلون من أهميتها على المستوى المحلي. وقد أجمعت غالبية المشاركين في الإستطلاع على أن وجود اللاجئين السوريين في لبنان يشكل تهديداً في كل أنحاء البلاد. وقد اختلفت تصورات المشاركين في الإستطلاع للخطر المحتمل للجرائم والتحديات الأمنية المحيطة بهم، بحسب إنتمااتهم المناطقية والطائفية. كما اختلفت الآراء بين سكان المدن والأرياف من جهة، والذكور والإناث من جهة أخرى.

المقدمة

لطالما خيم إنعدام الإستقرار والنزاع على تاريخ لبنان الحديث. فقد ساهمت الخلافات الداخلية العميقة، والولاءات المختلفة، وغيرها من العوامل الخارجية المزعزعة للأمن في إيجاد بيئة حاضنة للنزاعات والخصومات. وفي هذه الظروف، لطالما كان توفير الأمن تحدياً كبيراً، وهذا ما أثبتته الواقع العام. ومع ذلك، وبسبب الطبيعة الشديدة التسييس والحساسية للأمن في لبنان، بقي الشأن الأمني محصوراً بيد قلة من الباحثين والأوساط السياسية، ما يجعل مناقشة الشؤون الأمنية بإطلاع وبحثها بشفافية أمراً صعباً.

وظهر موضوع إصلاح القطاع الأمني في مقدمة أجندة التنمية العالمية خلال العقد الماضي، في ظل تزايد الإجماع على كون إنعدام الأمن عقبة ضخمة في وجه التنمية. وقد أدخل تقرير «الأمن البشري الآن» الصادر عن لجنة الأمن البشري في عام ٢٠٠٣، مفهوماً جديداً للأمن لا ينعصر بالإطار التقليدي لقطاع الأمن في الدولة، بل «يركز على أمن الأفراد وحمائهم وتمكينهم».

ولتحقيق هذه الأهداف الأوسع، لا بد لإصلاح القطاع الأمني أن يكون مبنياً على تصورات الناس للأمن والمخاطر والتهديدات المحدقة بهم. وتبرز أهمية هذا بشكل أخص في بلد مثل لبنان، حيث تختلف تصورات المواطنين حسب الطوائف والمناطق والإنتماات السياسية. ويمكن للبحث والتحليل المعمق لما يتصل بتصورات



الناس ومخاوفهم وتوقعاتهم أن يُهيء الأرضية لحوار سياسيّ مطلع، من شأنه في المدى الطويل أن يؤسس لعملية إصلاحية وطنية مصممة خصيصاً لمعالجة التحديات الأمنية المتنوعة التي تواجه الدولة وشعبها.

تعريفات الأمن

«إصلاح النظام الأمني» مصطلحٌ آخر يُستخدم من أجل وصف تحوّل «النظام الأمني»، والذي يشمل جميع الجهات الفاعلة التي تعمل معاً، وأدوارها ومسؤولياتها وإجراءاتها، التي تصب في إدارة النظام وتشغيله بشكل أكثر تماسكاً مع المعايير الديمقراطية والمبادئ السليمة للحكومة الرشيدة، ما يسهم في تفعيل إطار أمني بالشكل السليم. منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (٢٠٠١). المبادئ التوجيهية للجنة المساعدة الإنمائية: المساعدة في تفادي النزاعات العنيفة، ص. ٣٨.

«في التحليل النهائي، يُعتبر الأمن البشري طفلاً لم يمت، أو مرضاً لم يتفش، أو وظيفة لم تتوقف، أو توتراً إثنياً لم ينفجر عنفاً، أو معارضاً لم يتعرّض للقمع. فالأمن البشري ليس مهتماً بالسلاح فحسب، بل أيضاً بالحياة والكرامة الإنسانية». برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٤). تقرير التنمية البشرية. ص. ٢٢.

«يمكن القول إنّ للأمن البشري وجهان أساسيان. ويعني الأمن البشري، أولاً، الأمان من المخاطر المزمنة، مثل الجوع والأمراض والقمع. وثانياً، يعني الحماية من الانقطاع المفاجئ والمؤذي لأنماط الحياة اليومي، سواء كان ذلك في المنزل أو العمل أو المجتمعات المحلية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٤). تقرير التنمية البشرية. ص. ٢٣.

لمحة عن الدراسة ومنهجية البحث

حاولت مؤسسة انترناشونال اليرت والمركز اللبناني للدراسات، من خلال مشروعها الذي إمتد على ٣٠ شهراً، إنتاج بيانات قيّمة تُغذي النقاش حول الأمن وتوفره في لبنان. وبعد الإنتهاء من عملية تحديد المعايير والأنظمة التي ستعتمدها الدراسة، سيتمّ نشر قسم كبير من البيانات المجموعة في سلسلة من ٦ أوراق تضيء كلُّ منها على مواضيع رئيسية متعددة تتصل بالأمن وإصلاح القطاع الأمني في لبنان.

وستحلّ ورقتان تصورات اللبنانيين حيال التهديدات الأمنية المحدقة بهم والجهات الموكلة توفير الأمن. وستركّز ورقة أخرى على وجود اللاجئين السوريين في لبنان، والذين يعتبرهم معظم المشاركون في إستطلاع الرأي خطراً أمنياً. وستتناول ورقتان أخريان إختلاف تصورات الإناث والذكور للأمن وتوفره، ودور المنظمات غير الحكومية وإصلاح القطاع الأمني في هذا الإطار. كما ستكون المخططات البديلة لحفظ الأمن وكيفية بلورتها وإمكانية اعتمادها في لبنان، بالإضافة إلى الجهاز الأمني اللبناني، مواضيع ورقتين أخريين. وستقوم الورقة الأخيرة بتوليف المعلومات المعروضة في الدراسات السابقة وتقديمها من منظور أوسع.

أما السبب وراء دراسة تصورات اللبنانيين للتحديات الأمنية التي تواجه لبنان، بلاداً وشعباً، فيمكن في إستطلاع الأسباب الحقيقية لانعدام الأمن، والكشف عن مصادر الخطر الحقيقيّة والوهميّة، وتقديم المعلومات اللازمة إلى مؤسسات القطاع الأمني من أجل صياغة سياسات أمنية يكون الإنسان وحقوقه محوراً لها. وقد اعتمدت مؤسسة انترناشونال اليرت هذه المقاربة كأداة لتعزيز إصلاحات القطاع الأمني بشكل يولي الإهتمام الأكبر للمواطنين، وإلى حدٍ ما، لتوفير الأمن بشكل أكثر شفافيةً وإستجابةً وفعالية.

وقد أُجري إستطلاع للرأي شمل كافة المناطق اللبنانية بين شهري أيار وحزيران ٢٠١٣، وسبقه بحث مكتبي موسّع، بالإضافة إلى مجموعات تركيز وسلسلة إجتماعات مع ممثلي المؤسسات الأمنية في لبنان، بهدف وضع أسس إستطلاع الرأي. وقد انقسم إستطلاع الرأي إلى محورين أساسيين: التصورات للتحديات والمخاطر الأمنية من جهة، والتصورات المتعلقة بالجهات الموكلة توفير الأمن من جهة أخرى. وتركّز هذه الورقة المرجعية على المحور الأول لإستطلاع الرأي، وتحاول تقديم عرض شامل للبيانات المجموعة، فضلاً عن شرح بعض النتائج المثيرة للإهتمام والتي تستحق التوقف عندها. ويقدم القسم الأول من الدراسة نظرة عامة للخلفية السياسيّة والأمنية في لبنان منذ العام ٢٠٠٥. ويعتبر هذا الملخص ضرورياً لعرض نتائج إستطلاع الرأي في

إطار الدينامية الإقليمية والظروف المحلية، ما يمكن من فهم أفضل للأنماط الظاهرة. ويعرض القسم الثاني من الورقة نتائج إستطلاع الرأي، بالتركيز على تصورات المخاطر الأمنية، ويحاول أن يشرح طبيعتها وأسبابها.

خلفية الوضع السياسي والأمني في لبنان

في دولة متعددة الطوائف والإثنيات، حيث لا يتوقف نفوذ الدولة الموحدة عن الإنحدار، من الطبيعي أن تسود الشكوك ومشاعر عدم الإرتياح بين المجتمعات المحلية المختلفة. وينتج عن ذلك إعتقاد كل مجتمع محلي أن المجتمع الآخر يشكل تهديداً لوجوده، وأن أفرادهم عليهم حماية أنفسهم من هذا الآخر. وكما تشير نظرية المعضلة الأمنية في العلاقات الدولية، فإن رغبة بعض الجماعات بحماية أمنها بنفسها، من شأنه أن يزيد من عدم ثقة المجموعات الأخرى، ما يزيد من مستويات الإرتياح في المجتمع. وفي هذه الظروف، حيث يكون ضعف الحكومة المركزية وخدماتها الأمنية مقترنة بانعدام الثقة بين المجتمعات المختلفة، يصبح حفظ الأمن تحدياً.

وتعتبر الحرب الأهلية أقصى تجليات إنعدام الثقة. غير أن تجليات إنعدام الثقة غالباً ما تنحصر بإنعدام الأمن والإرتياح والمخاوف غير المبررة. وينعكس غياب الثقة بين المجتمعات على المخاوف الأمنية وعلى البيئة حيث تقيم المجتمعات المخاطر الأمنية المحدقة بها وتستجيب لهذه التصورات. وتعتبر دراسة هذه الظاهرة والمخاطر الأمنية كما يتصورها الناس خطوة مهمة لتكوين فهم حقيقي لتصورات المجتمعات بشكل عام، وحجم التناقض بين المخاطر الحقيقية وتلك الوهمية. كما تبين لنا هذه الدراسة الأسباب المحركة لهذه التصورات، والأهم من ذلك التدابير اللازمة للتخفيف من التوتر وتوفير الأمن والأمان.

وعليه، يُعتبر فهم تصورات الناس للمخاطر جوهرياً من أجل إصلاح القطاع الأمني. وفي معظم الحالات، تكون هذه التصورات مختلفة عن الواقع. من الضروري تحديد وفهم المخاوف والتجارب الكامنة وراء تلك التصورات من أجل التعاطي معها. وفي الحالات حيث تقود غياب الثقة بين المجتمعات إلى مخاوف أمنية، يؤثر ذلك على أفراد هذه المجتمعات، ما يؤدي في بعض الأحيان إلى فهم مغلوط أو تقييم خاطئ للمخاطر الأمنية القائمة. من هنا، لا بد لأي مبادرة إصلاحية هادفة إلى توفير أفضل للأمن أن تفهم الوقائع والطرق المناسبة لمعالجتها. فلا يمكن أن يبقى إصلاح قطاع الأمن محصوراً فقط بتطوير المؤسسات الموكلة بتوفير الأمن، وتحديثها، وجعلها أكثر ديمقراطية.

ويهدف إستطلاع الرأي الموكل لمؤسسة انترناشونال اليرت والمركز اللبناني للدراسات، والذي نفذته الشركة اللبنانية للإحصاء (Statistics Lebanon)، إلى إستطلاع تصورات الناس للمخاطر الأمنية. وتحدد هذه الورقة هذه التصورات وتحللها بناء على تقرير إستطلاع الرأي وتقرير عمل مجموعات التركيز التي سبقته.

المشهد الأمني المتغير في لبنان

انتهت الحرب الأهلية اللبنانية في العام ١٩٩٠، بعد ١٥ عاماً من بدايتها. وكانت ملامح هذه الأحداث قد تكشفت منذ نهاية الستينات، مع تزايد أعداد المقاتلين الفلسطينيين وأنشطتهم على الأراضي اللبنانية والإشتباكات بينهم وبين بعض الأطراف اللبنانية. وعلى الرغم من أن الحرب الأهلية، التي بدأت «رسمياً» في العام ١٩٧٥، اندلعت كنتيجة مباشرة لحادث جرى بين الفلسطينيين وحزب الكتائب اللبنانية في بيروت، إلا أن مسارها سرعان ما تشعب وتغير على مدى السنوات الخمسة عشر التي تلت. فبالإضافة إلى الخصومة بين الفلسطينيين وجزء من اللبنانيين، سرعان ما تطورت الحرب إلى صراع بين الطوائف، وإلى فرع من الصراع العربي الإسرائيلي، وحتى من الممكن توصيفه كإنفجار للحرب الباردة بين الفريقين.

وقد جاء إتفاق الطائف في العام ١٩٨٩ ليضع حداً للحرب اللبنانية ويُرسي قواعد جهاز دولة معدلة بناء على تقاسم السلطة بين الطوائف. وقد أعطى إتفاق الطائف كلاً من الطوائف الكبرى في لبنان نفوذاً كبيراً في النظام اللبناني وحق نقض القرارات المفصلية في البلاد. وقد عرف لبنان ما بعد الطائف حالة من الإستقرار الأمني في ظل الوجود العسكري السوري حتى العام ٢٠٠٥. غير أن اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في شباط (فبراير) ٢٠٠٥ قلب الوضع القائم، إذ نتج عنه إنسحاب القوات السورية من لبنان، ما ترك البلاد تواجه سلسلة مشاكل أمنية وسياسية منذ ذلك الحين. فقد كان الحريري أحد اللاعبين السياسيين الأساسيين في لبنان والمنطقة، كما وأحد أهم الممثلين للطائفة السنية. وقد أدى إغتياله إلى تحول كبير جداً في

السياسات الإقليمية، وحمل البعض إلى الإشارة بإصبع الاتهام إلى النظام السوري الذي يترأسه الرئيس بشار الأسد، أحد أفراد الطائفة العلوية وهي فرع من الشيعة، وإلى حزب الله، أكبر حزب سياسي وعسكري شيعي في لبنان والمنطقة. وقد ساهمت الإتهامات الطائفية المتبادلة في هذه القضية في تأجيج التوتر الطائفي إلى حد لم يعرف له لبنان والمنطقة مثيلاً.

وفي تموز من العام ٢٠٠٦، شنت إسرائيل حرباً على لبنان دامت ٣٤ يوماً. فبعد أن كمن مقاتلو حزب الله لجنديين إسرائيليين واختطفوهما، قرّرت الحكومة الإسرائيلية شن حرب على لبنان بهدف معن هو تدمير قدرات حزب الله وقوته العسكرية. وبعد ضربات جوية وأرضية مكثفة على لبنان، وحصار بحري وجوي، وافقت الأمم المتحدة على اعتماد القرار ١٧٠١، والذي حظي بموافقة الحكومتين اللبنانية والإسرائيلية. وبالرغم من الدمار الكبير الذي خلفته الحرب في البنية التحتية اللبنانية، إلا أنها لم تتمكن من النيل من حزب الله أو ضرب قوته العسكرية.

وفي أيار ٢٠٠٧، وبعد حادث أمني في شمال لبنان بين قوات الأمن الداخلي اللبناني والجيش اللبناني من جهة، وجماعة فتح الإسلام المسلحة من جهة أخرى، طلبت السلطات السياسية من الجيش اللبناني القضاء على هذه الجماعة والقضاء على أفرادها. وكان مقاتلو فتح الإسلام يختبئون في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين المعروف بكثافته السكانية. وقد نجح هجوم الجيش اللبناني الذي دام لفترة ثلاثة أشهر في تفكيك فتح الإسلام وقتل وتوقيف المئات من أفرادها. إلا أن النزاع تسبب أيضاً بسقوط ضحايا من المدنيين ومقتل أكثر من ١٥٠ جندياً ووقوع أضرار مادية جسيمة في مخيم نهر البارد.

وبعد عام على اندلاع حرب البارد، كان لبنان على موعد جديد مع المواجهات الدامية في ظل الفراغ الرئاسي والتعطيل الحكومي آنذاك، تمثلت هذه المرة بإشتباكات مباشرة بين القوى السياسية الكبرى - أي فريقي ٨ و١٤ آذار - كادت أن تأخذ البلاد إلى حرب أهلية في أيار ٢٠٠٨. فقد شكّل قرار الحكومة اللبنانية بعد إنسحاب حوالي ثلث وزراءها بتسريح رئيس أمن المطار في بيروت، وتفكيك شبكة الاتصالات السلكية التابعة لحزب الله، شرارة إنطلاق هذه الإشتباكات. وفي اليوم التالي، هاجم مقاتلو حزب الله والأحزاب الحليفة مناطق عديدة من بيروت وجبل لبنان وسيطروا على عدد من المقرات الحزبية والمؤسسات الإعلامية التابعة للأحزاب الموالية. غير أن الإقتتال سرعان ما توقف، وتوج باتفاق الدوحة الذي جمع الأطراف المتنازعة برعاية دولية وإقليمية في ٢١ أيار ٢٠٠٨.

المشهد السياسي في لبنان

تنقسم الساحة اللبنانية بشكل عام إلى كتلتين سياسيتين: قوى ٨ آذار وقوى ١٤ آذار. وتضم قوى ٨ آذار الأحزاب السياسية الموالية للنظام السوري الحالي، وعلى رأسها حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر وتيار المردة. ويعود إسم هذا الفريق إلى تاريخ ٨ آذار ٢٠٠٥، حين دعت هذه الأحزاب مؤيديها للنزول إلى الشارع في بيروت لشكر سوريا على مساعدتها لبنان، في محاولة لإستعراض قاعدتها الشعبية كرد على تظاهرات ما يعرف بثورة الأرز المناهضة للوجود السوري. ويحمل تحالف ١٤ آذار اسمه من تاريخ «ثورة الأرز» التي انطلقت بعد اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، والتي دعت الجيش السوري إلى الانسحاب من لبنان. ويشمل هذا التحالف تيار المستقبل والقوات اللبنانية والكتائب اللبنانية.

وقد كان للإشتباكات المسلحة في العام ٢٠٠٨ أثر شديد القوّة على طرابلس في الشمال، وهي ثاني أكبر مدينة في لبنان.* وقد جاءت انعكاسات الأزمة السورية في لبنان لتزيد من التوتر في أنحاء البلاد، في ظل بروز ظاهرة أحمد الأسير ومهاجمته حزب الله والدولة اللبنانية لإنتهاكها حقوق الطائفة السنية على حد تعبيره. وقد انتهت هذه الظاهرة بإشتباكات دامية بين مناصري الأسير والجيش اللبناني، أسفرت إلى هربه واعتقال عدد من مناصريه، فضلاً عن خسائر من الطرفين في حزيران ٢٠١٣.

وقد عززت الحرب في سوريا الفتنة السنية الشيعية في المنطقة بشكل عام، وفي لبنان بشكل خاص، لا سيما مع تدخل حزب الله عسكرياً في الحرب في سوريا إلى جانب الجيش السوري. أضف إلى ذلك سلسلة التفجيرات الإنتحارية التي قادتها مجموعات إسلامية موالية للمعارضة السورية منذ تموز ٢٠١٣، في مناطق في بيروت والبقاع والجنوب موالية لحزب الله أو إستهدفت من خلالها الجيش اللبناني.

* للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، مراجعة ر. لوفيفر (2014). أسباب الأزمة في شمال لبنان. بيروت: مركز كارنجي الشرق الأوسط. متوفر على: <http://carnegie-mec.org/2014/04/15/roots-of-crisis-in-northern-lebanon/h86r>

أبرز النتائج حول تصورات اللبنانيين للمخاطر الأمنية

في ظل هذا المشهد السياسي والأمني، سعت مؤسسة انترناشونال اليرت والمركز اللبناني للدراسات إلى تقييم المخاطر الأمنية التي يستشعرها اللبنانيون. وتمحور سؤال البحث الأساسي حول الأمور التي يعتبرها اللبنانيون خطراً على أمنهم. كما طُرحت أسئلة أخرى للتوقف عند مختلف أنواع التحديات الأمنية وخطر الجرائم، والمستويات المختلفة للشعور بالأمن، والأسباب التي يعزو اللبنانيون لها انعدام الأمن والجرائم. نعرض في ما يلي أبرز نتائج البحث.

يشعر الناس أن الوضع الأمني أسوأ الآن مما كان عليه منذ ثلاث سنوات

اقتربت آثار المشاكل الأمنية الناتجة عن الأزمة السورية من العاصمة بيروت مع تفجير إسلاميين متشددين سيارات مفخخة في مناطق عديدة من بيروت منذ تموز ٢٠١٣ حتى كانون الأول ٢٠١٤، ما أدى إلى مقتل الأبرياء وجرح المئات. وقد تم تنفيذ إستطلاع الرأي بين شهري أيار وحزيران ٢٠١٣، أي مباشرة قبل موجة التفجيرات الإنتحارية التي طاولت الضاحية الجنوبية لبيروت، في ظل الاستقرار النسبي في لبنان، والأزمة الإنسانية الإضافية المتمثلة بتوافد مئات آلاف اللاجئين السوريين إلى لبنان.

وفي ظل هذا الواقع، لم يكن مفاجئاً أن يشعر ٧٤٪ من المستجيبين أن لبنان أقل أمناً اليوم منه منذ ثلاث سنوات. وترتفع نسب هذا الشعور بشكل عام في جبل لبنان والشمال مقارنةً بباقي المناطق، ولدى السنة من المستجيبين مقارنةً بالطوائف الأخرى.^٢ أما المسح الذي أجرته شركة Northern Ireland Co-Operation Overseas (NI-CO) بعد شهرين من مسح مؤسسة انترناشونال اليرت والمركز اللبناني للدراسات، فقد عزز هذه التصورات أكثر، حيث قال ٦٢٪ من المستجيبين أنهم لا يشعرون أبداً بالأمان في لبنان، وأجاب ٢٢٪ على هذا السؤال بـ«على الأرجح لا»^٣. ويمكن أن نعزو الميل الكبير لدى الطائفة السنية للشعور بالتهديد بالإحساس المتصور بالاضطهاد الذي يتملك هذه الطائفة منذ اغتيال رفيق الحريري، و بروز القوة العسكرية لحزب الله خلال مشاركته في الحرب السورية. وينتمي ٦٦٪ من المستجيبين الذين يرون أن لبنان أقل أمناً اليوم منه منذ ثلاث سنوات إلى الأسر ذات مدخول أقل من ٢,٥٠٠ دولار أميركي في الشهر.^٤

انعدام الإستقرار السياسي والأمن الجسدي والحرب في سوريا هي التحديات الثلاثة الأبرز على مستوى الأمن القومي

ولدى الطلب من المستجيبين تحديد التحديات الأمنية على المستوى الوطني، رأى ٩٥٪ أن انعدام الإستقرار السياسي هو السبب الرئيسي لتزعزع الأمن في البلاد. وجاءت المعدلات المعبرة عن المخاوف الأمنية الأساسية الأخرى على الشكل التالي: إنعدام الأمن الجسدي (٩٦٪)، والحرب في سوريا (٩٥٪) وخطر اللاجئين السوريين (٩١٪) وإسرائيل (٨٨٪). كما أبرز مسح NI-CO تحديات إضافية للأمن والسلامة وهي: غياب الأمن، والأعمال الإرهابية، وحاجات العيش الأساسية، والبطالة، ومخاطر الحرب الأهلية.^٥ ومع ذلك، انخفضت هذه المعدلات بشكل ملحوظ عندما طرحنا على العينة المشاركة في إستطلاع الرأي السؤال نفسه، لكن على مستوى منطقتهم المحلية. فقد اعتبر ٤٠٪ فقط من المستجيبين إنعدام الإستقرار السياسي على أنه مصدر لتزعزع الأمن، في حين انخفض معدل القلق من الإعتداءات الجسدية إلى ٤٤٪، والخوف من إسرائيل إلى ٥٠٪، ومن الحرب في سوريا إلى ٦٥٪ (راجع الرسم ١). أما معدل التخوف من وجود اللاجئين السوريين فبقي عالياً، ولو كان أدنى نسبياً (٧٥٪)، ما يعني أن الغالبية العظمى من اللبنانيين يشعرون بأنهم مهددون من وجود اللاجئين السوريين.^٦

٢ ك. المفتي (٢٠١٤). معلومات إضافية لتحليل المسح Additional insight to survey analysis، تقرير طلبته منظمة الإشارات الدولية. ص. ٦

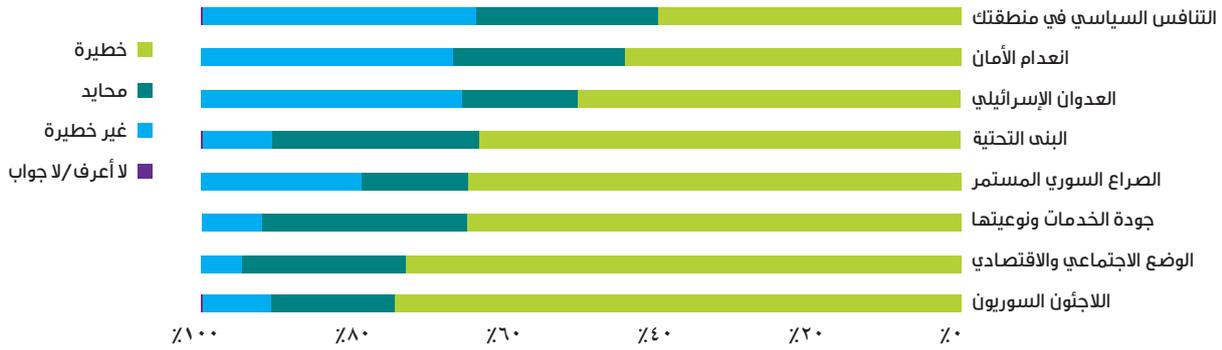
٣ NI-CO (٢٠١٣). تقرير حول الثقة بالأمن الداخلي. ص. ١٣

٤ المفتي (٢٠١٤). التقرير السابق الذكر، ص. ٦

٥ NI-CO (٢٠١٣). المرجع المذكور آنفاً. ص. ١٣

٦ ك. المفتي (٢٠١٤). المرجع المذكور آنفاً. ص. ١٠-١١

الرسم ا: تصورات المستجيبين لمدى جدية التحديات الأمنية التي تواجه مناطق إقامتهم (%)



المصدر: أ. غوردون (٢٠١٤) تصورات الأمن وانعدام الأمان في لبنان. بيروت: منظمة الإشارات الدولية - لبنان. ص. ١٦.

بشكل عام، عبّر معظم المستجيبين عن مخاوف مماثلة بنسب شبيهة ببعضها البعض في مختلف المناطق التي شملها إستطلاع الرأي. ومن غير المفاجئ أن إستطلاع الرأي أظهر بعض الفوارق بين المجتمعات المحلية المختلفة، لجهة جدية التحديات التي يواجهها المستجيبون في مناطق سكنهم. فقد اعتبر سكان بيروت وجبل لبنان وجود اللاجئين السوريين الخطر الأكبر، في حين اعتبر سكان البقاع وجنوب لبنان إسرائيل التحدي الأخطر. أما في الشمال، فقد اعتبر السكان أن التحديات الاجتماعية والاقتصادية هي الأخطر، بينما اعتبر سكان النبطية أن الحرب في سوريا تشكل الخطر الأكثر تهديداً. ويستشعر سكان المدن بعض هذه المخاطر أكثر من غيرهم، لا سيما من النساء ومن الأشخاص الذين وقعوا ضحية جريمة ما في السابق، وبشكل خاص في حال تواجد المجموعات المسلحة في جوارهم.^٧ ومن الممكن فهم الفروقات في تصورات المستجيبين لأنواع الأخطار المحدقة بهم. ويُفسر القرب من إسرائيل والأعباء المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن وجود اللاجئين السوريين المخاوف التي يشعر بها المستجيبون لجهة اللاجئين السوريين والإعتداءات الإسرائيلية المحتملة. يُضاف إلى ذلك الهويات الطائفية لغالبية السكان في بعض المناطق، وارتباطها ببعض الجهات المشتركة في الحرب السورية من جهة، ولكون شمال لبنان وعمار من المناطق الأكثر تهميشاً في لبنان.

والمثير للإهتمام هو أن الطائفة السنية أكثر من أخذ المخاطر الأمنية على محمل الجد، إلى جانب أهالي البقاع. كما أن مناصري الأحزاب السياسية كانوا أكثر ميلاً لاعتبار النزاع السوري خطراً على لبنان، ولم يعيروا إهتماماً كبيراً للمشاكل المتعلقة بتوفير الخدمات والمشاكل في البنية التحتية (مثل النقل والكهرباء والاتصالات والإنترنت).^٨ وهذا قد يعني أن مناصري الأحزاب قد يكونون أكثر حظوة من غيرهم لجهة الحصول إلى الخدمات، أو أنهم بكل بساطة أكثر تركيزاً على التحديات السياسية الأمنية. ولم يكن للفوارق المتصلة بالنوع الاجتماعي أو السن أو التحصيل العلمي أو السكن في الأرياف أو المدن أي إنعكاس على تصورات المستجيبين لمدى جدية المخاطر الأمنية المحدقة بمناطق سكنهم.

أما المثير للإهتمام فهو الفارق الكبير في إستشعار المخاطر الأمنية على المستوى الوطني مقابل المستوى المحلي. فاستشعار مستويات الخطر على مستوى البلاد برمتها ليس مبنياً بشكل أساسي على تقييم الفرد لبيئته المباشرة، إذ عبّر المستجيبون عن مستويات متوسطة للمخاطر الأمنية في مناطقهم المحلية، مقارنةً بمستويات أعلى وأكثر جدية من المخاطر على المستوى الوطني.

ويشكل شعور معظم اللبنانيين أن المناطق الأخرى أقل أماناً من مناطق سكنهم مؤشراً آخر يفسر المعدلات الأعلى للمخاوف على المستوى الوطني، منها على المستويات المحلية. فعلى سبيل المثال، قال ١٣٪ من المستجيبين فقط إنهم يشعرون بالأمان عند عبور مسافات طويلة في البلاد، مقارنةً بـ ٦٤٪ من المستجيبين الذين يشعرون العكس. في الوقت نفسه، قال ٢١٪ من المستجيبين بأنهم يشعرون بالقلق أثناء توجههم من المنزل إلى العمل، في حين قال ٨١٪ من المستجيبين إن منطقتهم «أمنة» أو «أمنة نوعاً ما»،^٩ مما يُظهر أن غالبية السكان يعتبرهم شعور مبالغ به بأن المناطق الأخرى أقل أماناً من منطقة سكنهم.

٧. إ. غوردون (٢٠١٤) المرجع المذكور آنفاً، ص. ١٦-١٧.

٨. إ. غوردون (٢٠١٤) المرجع المذكور آنفاً، ص. ١٨.

٩. ك. المفتي (٢٠١٤) المرجع المذكور آنفاً، ص. ١٢.

وعلى الرغم من عدم إمكانية الجزم بالأسباب الكامنة وراء هذا الميل، إلا أنّ الشعور المتزايد بالخطر على المستوى الوطني قد يعزى جزئياً إلى مصادر المعلومات وأدوات التواصل المتوفرة. وفي حين تركز وسائل الإعلام المختلفة على الأحداث الأمنية والإشتباكات العنيفة لكونها أخباراً آنية ومهمة، قد يُكوّن المواطن العادي فكرة غير دقيقة عن واقع التحديات الأمنية نتيجة للتقارير الإخبارية التي تركز على الأمن. فقد صرّح ٨٢٪ من المستجيبين أنهم يستقون معلوماتهم من قنوات التلفزة المحلية، و٤٤٪ منهم أنهم يستخدمون الإنترنت للبحث عن الأخبار. ويشير هذا إلى أن معظم المستجيبين قد بنوا شعوراً بانعدام الأمن لا يتماشى مع واقع نسب إنتشار الجريمة في لبنان، خصوصاً أن نسبة ١٣٪ من المستجيبين فقط قالوا أنهم وقعوا ضحية جريمة ما.^{١٠} كما أنّ هذه التصورات لا تتماشى مع نسبة ١٤٪ الذين زاروا مراكز الأمن الداخلي ونسب الذين اختبروا حوادث عنف كما هو وارد في الجدول رقم ١٠.

الجدول ١: تعرض المستجيبين أو أحد المقربين منهم مباشرة للعنف بين ٢٠٠٥ و٢٠١٢

نوع العنف	لا شيء أبداً (%)	إلى حدٍ «كبير» أو «كبير جداً» (%)
التهديد والتحرش اللفظي	٧٨,٠	٤,٩
إضطرابات في الشارع	٦١,٧	١٨,٣
حواجز غير رسمية	٨٦,٨	٣,٢
خطف	٨٩,٧	٣,٣
قصف	٨٤,٦	٨,٠
إشتباكات مسلحة	٧١,٨	٨,٩

المصدر: المفتي (٢٠١٤). المرجع المذكور آنفاً. ص. ١٣

إن هذه التصورات المبالغ بها للتهديدات الأمنية بالمقارنة مع المستوى «الفعلي» لهذه التهديدات هو ظاهرة تحتاج إلى دراسة معمّقة، ولها تبعاتها المهمة على مبادرات إصلاح القطاع الأمني وسياساته. وإذا ما نظرت المؤسسات الأمنية بعمق إلى الخدمات الأمنية ونظرة الناس إليها، فإن ذلك قد يساعدها على مراجعة استراتيجياتها. وفي الوقت نفسه، يمكن التركيز بشكل أكبر على دور وسائل الإعلام وأخبارها المتعلقة بالتهديدات الأمنية، على ضوء تصورات المواطنين الناتجة عنها كما ورد أعلاه.

يعتبر الناس المخاطر الأمنية خطيرةً على المستوى الوطني ولكن أقل خطراً على المستوى المحلي

وفي ما يتعلق بأنواع الجرائم، تمكّنت غالبية المستجيبين من تحديد الأنواع المختلفة للجرائم (الجرائم المرتبطة بالملكيات، حوادث العنف، الجرائم السياسية، والعنف الجنسي والمبني على النوع الاجتماعي للضحية)، واعتبارها مخاوف جدية في لبنان بشكل عام، ولكن على نطاق أضيق في المناطق التي يعيشون فيها.^{١٢}

وبرزت فروق واضحة جداً بين المستجيبين مع إختلاف مناطقهم، لجهة مدى خطورة أنواع الجرائم المختلفة. ففي الشمال، الذي عانى من جولات عنف دامية بين مقاتلين من باب التبانة وآخرين من جبل محسن في طرابلس خلال فترة إجراء المسح، لم يول المستجيبون أهمية تذكر للسرقات وغيرها من الجرائم المتصلة بالملكيات، في حين إعتبر المستجيبون في المناطق الأخرى هذه الجرائم الأخطر في مناطقهم. وقد إعتبر معظم المستجيبين من الشمال الجرائم السياسية، مثل الإغتيالات والتفجيرات، على أنها الجرائم الأخطر.

وقد اختلفت التصورات بين المستجيبين مع إختلاف طوائفهم، فبرزت الطائفة السنية بين الطوائف كلّها في ميلها إلى النظر بجدية أكبر للمخاطر الأمنية، مثل التفجيرات والإغتيالات والإشتباكات في الشوارع وقطع الطرقات وحرق الإطارات والخطف وخطر الإعتداءات والهجمات. فعلى سبيل المثال، إعتبر ٥٧٪ من السنة التفجيرات والإغتيالات بمثابة مخاطر جدية، في حين إعتبر ٤٦٪ منهم الإعتداءات والهجمات تهديداً مهماً، مقارنة بـ ٣٥٪ و ٢٢٪ من الشيعة، بالنسبة لهذه الأنواع من الجرائم على التوالي.^{١٣} ويشير هذا الميل إلى الخطاب وشعور الضحية الذي عمّ المجتمعات السنية كما ذكرنا سابقاً.^{١٤}

١٠ ك. المفتي (٢٠١٤). المرجع المذكور آنفاً. ص. ١٣

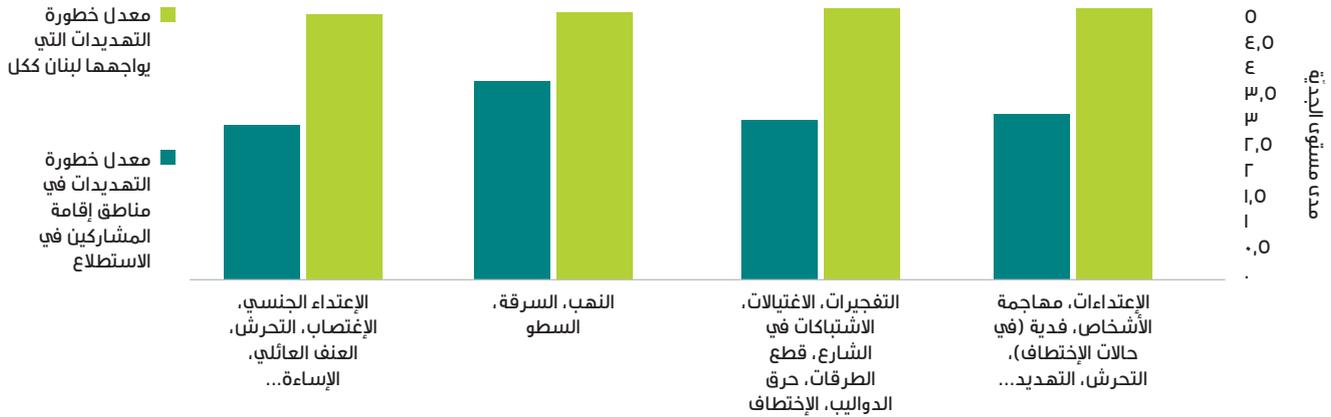
١١ المرجع نفسه

١٢ أ. غوردون. المرجع المذكور آنفاً. ص. ٢٣

١٣ أ. غوردون (٢٠١٤) المرجع المذكور آنفاً. ص. ٢٥

١٤ للمزيد في هذا الموضوع، راجع: مجموعة الأزمات الدولية (٢٠١٠): السياسة اللبنانية: الطائفة السنية وتيار المستقبل، تقرير الشرق الأوسط رقم ٩٦ المتوفر على:

الرسم ٢: مدى جدية المخاطر التي تواجه لبنان بشكل عام مقابل تلك في مناطق إقامة المستجيبين



المصدر: أ. غوردون (٢٠١٤). تصورات الأمن وانعدام الأمن في لبنان. بيروت: منظمة الإشراف الدولية. ص. ٢٤

وقد ظهرت أيضاً فوارق مثيرة للإهتمام بين تصورات المستجيبين من أعضاء الأحزاب السياسية للخطر ومن ليسوا كذلك، إذ يميل المحازبون إلى اعتبار السرقة والنهب والجرائم الأخرى المرتبطة بالامتلاك تهديداً كبيراً في مناطق إقامتهم، في حين إستحوذت تهديدات أخرى على إهتمام غير المحازبين من المستجيبين.^{١٥} قد يشير ذلك إلى أن أعضاء الأحزاب السياسية قد يكونون أقل ميلاً إلى اعتبار الإعتداءات والعنف الجنسي والمخاوف السياسية أقل خطورة، لا سيما أنهم قد يكونون أكثر إطلاعاً بشأن مستوى الجرائم والوضعين السياسي والأمني. وفي حال كان هذا التحليل صائباً، فإن هذا يعني أن الحصول على المعلومات بشكل دقيق من شأنه أن يُنتج تصورات أقل مبالغة للتهديدات الأمنية.

تدني مخاوف المستجيبين الأمنية في حال كان بجانب مسكنهم مركز للأمن الداخلي

أظهر المستجيبون المتواجدون في جوار مركز للأمن الداخلي ميلاً أقل لتصنيف المخاطر الأمنية على أنها عالية الخطورة، في حين اعتبر آخرون ممن لا يسكنون في جوار مركز للأمن الداخلي التهديدات تهديداً جدياً (٧٠٪ من المستجيبين غير المتواجدين بالقرب من مركز أمن داخلي، مقابل ٣٠٪ من أولئك الموجودين قرب مركز أمن داخلي).^{١٦} ويجب النظر أكثر في مسألة تواجد مراكز للأمن الداخلي وإستطلاع وجهات النظر المختلفة. فلا يمكن لهذه الدراسة إلا أن تعرض وجهات نظر المستجيبين فحسب، وهي لا تتناول التوزع الحقيقي لمراكز الأمن الداخلي في لبنان، والتحديات المؤسساتية والنقص في الموارد الذي تعاني منه هذه المؤسسة.

تعتبر نسبة أعلى من سكان المدن منها في الريف السرقة والجرائم المرتبطة بالامتلاك على أنها خطيرة

وقد برزت فوارق أيضاً في تصورات المخاطر المتصلة بالجرائم بين المناطق الريفية والمدن، إذ يعتبر سكان المدن حدوث السرقات والجرائم الأخرى المتصلة بالامتلاك أكثر احتمالاً في مناطقهم، مقارنةً بما عبر عنه سكان الأرياف. على عكس ذلك، إستحوذت المخاطر الأمنية الأخرى (الإعتداءات والعنف السياسي والعنف الجنسي) على إهتمام سكان الأرياف بشكل أكبر. فعلى سبيل المثال، اعتبر ٥٠٪ من سكان المدن أن خطر الجرائم المرتبطة بالامتلاك جدياً في مناطقهم، في حين وافق ٤٢٪ فقط من سكان الأرياف على هذا الأمر. مع ذلك، اعتبر ٤٢٪ من سكان

اعتبر ٤٢٪ من سكان المناطق الريفية العنف الجنسي على أنه مشكلة خطيرة في مناطقهم، مقارنةً بـ ٢٩٪ من سكان المدن.

المناطق الريفية العنف الجنسي على أنه مشكلة خطيرة في مناطقهم، مقارنةً بـ ٢٩٪ من سكان المدن.^{١٧} وتتماشى هذه النسب مع المعتقد العام بأن الناس في المجتمعات الضيقة، مثل المجتمعات الريفية، قلماً يقلقون بشأن الجرائم «اللينة» (مثل السرقة والنهب)، لأن «الكل

يعرف الكل»، في حين يفترض الناس أن هذا النوع من الجرائم ينتشر في المدن بسبب كثافتها السكانية ومساحاتها الواسعة. ومن الممكن أن يعتبر سكان الريف العنف الجنسي أخطر، لأن هذا النوع من الجرائم غالباً ما يُكشف ويُتابع قانونياً في المدن، حيث تنشط المنظمات والجهات المعنية بمكافحة العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي.

١٥ المرجع نفسه

١٦ أ. غوردون (٢٠١٤). المرجع المذكور آنفاً. ص. ٢٦

١٧ المرجع نفسه

بشكل عام، تعتبر النساء الجرائم أكثر خطورة مما يتصورها الرجال

وإذا نظرنا إلى الفروقات بين الذكور والنساء، وجدنا أن النساء في غالبية الأماكن في لبنان يرين خطر العنف أكثر جدية من الرجال. ومع ذلك، لم يكن هذا الميل واضحاً إلا في قلة من المناطق، مثل الكورة حيث اعتبرت نسبة ٧٧٪ من النساء مقارنة بـ ٥٧٪ من الرجال خطر الإعتداءات والجرائم العنيفة الأخرى أعلى في منطقتهم. وقد خالفت بعض المناطق هذا الاتجاه، فاعتبر الرجال خطر العنف أكثر جدية مما رأته النساء. ففي طرابلس على سبيل المثال، اعتبر ٤١٪ من الرجال مقابل ٢٤٪ من النساء (أي ما يقارب ضعف نسبة النساء) خطر الجرائم المرتبطة بالتملكات، مثل السرقة، على أنه جدي. بشكل عام، عبّرت النساء أكثر من الرجال عن قلقهنّ من الإعتداءات الجنسيّة، كالإغتصاب والجرائم الأخرى المرتبطة بالنوع الاجتماعي، في الأماكن التي تشهد أحداث عنف كما في البقاع الغربي وعكار والمنية والضيّة وصيدا. ومن غير المفاجئ أن تشعر النساء أكثر من الرجال بهذه المخاطر،^{١٨} خصوصاً في ظلّ الحواجز الجسدية والاجتماعية والثقافية التي تعيق وصولهنّ إلى الحماية والأمان. ومن المفيد النظر في الأسباب الكامنة وراء قلق النساء المرتفع في بعض المناطق، للكشف عن السمات التي تميّز تلك المناطق عن غيرها. كما من المثير للاهتمام إستطلاع المناطق التي عبّر فيها الرجال عن مخاطر أمنية أكثر من النساء، علماً أن هذا قد يعود إلى كون الرجال أكثر إطلاعاً من النساء على ما يجري في محيطهم، أو قد يعود ذلك إلى أن الرجال يرون أن بعض التهديدات مثل العنف والإقتتال والتفجيرات تطالهم أكثر من النساء.

بشكل عام، أبلغ ١٣٪ من المستجيبين بأنهم وقعوا ضحية جريمة ما

على الرغم من أن معظم المستجيبين يشعرون بالتهديد من خطر الجرائم المرتبطة بالملكية والجرائم العنيفة والسياسية والعنف الجنسي والمبني على النوع الاجتماعي في مناطقهم، إلا أن ١٣٪ فقط من المستجيبين قالوا بأنهم وقعوا فعلاً ضحية أحد أنواع هذه الجرائم. وكانت الجرائم الواقعة الأكثر شيوعاً تلك المرتبطة بالملكية، كما كانت نسبة الرجال الأكبر من بين من ضحية حوادث عنف (٢٠٪ مقابل ٩٪)، في حين كانت النساء أكثر عرضة من الرجال للعنف الجنسي أو المبني على النوع الاجتماعي (٩٪ مقابل ٤٪).^{١٩}

وكانت الفروقات شاسعة بين المحافظات لناحية نسب المستجيبين الذين سبق ووقعوا ضحية جريمة ما. فبشكل عام، قال ٢١٪ من المستجيبين في بيروت أنهم كانوا ضحية جريمة ما، مقابل ٢٪ من المستجيبين في البقاع، و٤٪ من المستجيبين في النبطية. ويعني هذا الأمر أن الخوف من الجريمة بين الناس ليس بالضرورة مرتبطاً بالمعدلات الحقيقية لإنتشار الجريمة، إذ رأى ٥٠٪ إلى ٦٠٪ من المستجيبين في البقاع الجرائم المختلفة كخطر جدي يتربص بمناطق إقامتهم. وفي شمال لبنان وجبل لبنان والجنوب، قال قرابة ١٧٪ من المستجيبين أنهم كانوا ضحية جريمة ما.^{٢٠} وفي حين لا تعتبر نسبة ١٣٪ «نسبة قليلة»، إلا أن النسب المعبرة عن تصورات الناس للمخاوف في المحافظات المختلفة تبين أن الخوف من الجرائم مبني على معلومات مبالغ بها ومستقاة من مصادر غير رسمية.

يعيش القسم الأكبر من اللبنانيين في مناطق تكون فيها طائفاتهم هي الغالبة

لا يزال أثر الحرب اللبنانية واضحاً في تصورات اللبنانيين لشعورهم بالأمن والمخاطر المحدقة بهم. وعلى الرغم من أن ٢٣ سنة كاملة قد انقضت منذ نهاية الحرب، لا يزال النسيج الاجتماعي في لبنان متأثراً بمخلفاتها. فقد أظهرت نتائج إستطلاع الرأي أن ٨٩٪ من المستجيبين يعيشون حالياً في مناطق تشكل طائفاتهم فيها الأغلبية. وفي الوقت نفسه، لا تزال قلة الثقة قائمة بين أفرقاء المجتمع اللبناني، وهو أمر لا بد أن تكون الظروف الأمنية الصعبة قد ساهمت فيه أيضاً. وعلى الرغم من أن قسماً كبيراً من المستجيبين قد عبّروا عن ثقتهم (على مستويات مختلفة) بأفراد الطوائف الأخرى، إلا أن بعض الاتجاهات التي ظهرت في إستطلاع الرأي تشير إلى التفكك على مستوى العلاقات الاجتماعية بين الطوائف المختلفة. ولدى سؤال المستجيبين عن المكان الذي قد يشتركون فيه ممتلكات، أجاب ٥٩٪ بأنهم يفضلون المناطق التي يكثر فيها أبناء ثقافتهم، مقابل ٢٩٪ فقط فضلوا المناطق الأخرى،^{٢١} مع العلم أن ١٣٪ فضلوا عدم الإجابة عن هذا السؤال (راجع الرسم ٣).

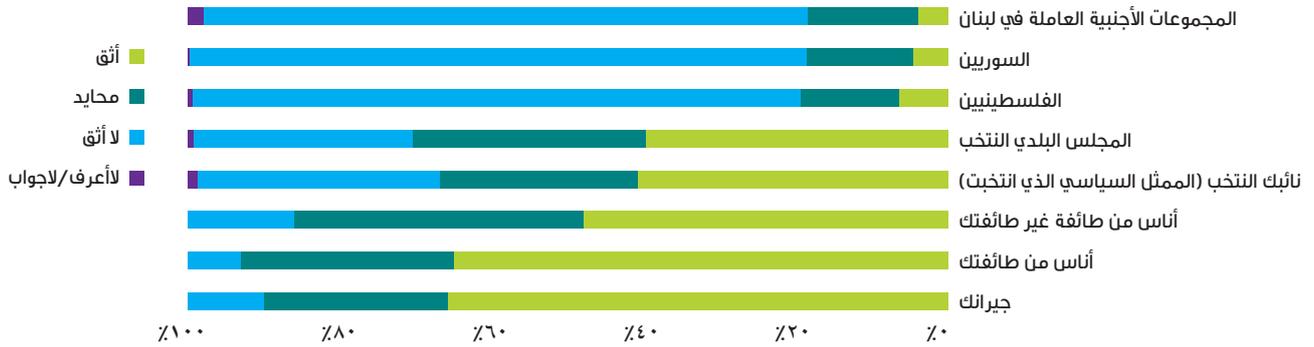
١٨ المرجع نفسه.

١٩ المرجع نفسه، ص. ٢٧.

٢٠ المرجع نفسه، ص. ٢٨.

٢١ ك. المفتي (٢٠١٤). المرجع المذكور آنفاً، ص. ١٠.

الرسم ٣: مستوى ثقة المستجيبين بالمجموعات المختلفة (%)



المصدر: غوردون (٢٠١٤). المرجع المذكور آنفاً، ص. ٢٣

أظهر المستجيبون مستويات منخفضة من الثقة بالمجموعات الفلسطينية والسورية والعمال الأجانب العاملين في لبنان ليس شعور إنعدام الثقة بين المجتمعات المحلية المختلفة في لبنان محصوراً بالطوائف اللبنانية فحسب. وقد أظهر إستطلاع الرأي تدني ثقة فئات واسعة من المجتمع اللبناني بالفلسطينيين والسوريين والعمال الأجانب في لبنان (راجع الرسم ٤). وقد كانت هذه المشاعر مشتركة بين مختلف الطوائف اللبنانية، مع معدلات أعلى نسبياً لجهة إنعدام ثقة المسيحيين بالفلسطينيين والسوريين.^{٢٢}

تعتبر غالبية المستجيبين أنّ الفقر هو السبب الأساسي لإنعدام الأمان

توصّل إستطلاع الرأي هذا إلى نتائج مثيرة للإهتمام عند النظر في الأسباب التي عزى إليها المستجيبون شعورهم بإنعدام الأمان. فقد أُلقت الأغلبية (٦٦٪) اللوم على الفقر، في حين اعتبر قرابة نصف المستجيبين (٤٦٪) البطالة عاملاً أساسياً في هذا الإطار. ويسلّط هذا الأمر الضوء على التفاعل بين العناصر الاجتماعية والإقتصادية من جهة، وانتشار الجريمة من جهة أخرى، أو على الأقل تصوّرات الناس لهذه الروابط. كما تشير تحليلات المستجيبين إلى التحديات الإجتماعية والإقتصادية العامة التي يواجهها الناس في لبنان ومعظم المناطق. وقد شملت تفسيرات المستجيبين الأخرى لانتشار الجرائم: إنعدام فعالية المؤسسات الأمنية (٢٢٪)، والتمييز الطائفي (٢١٪)، ووفرة المخدرات (٢١٪)، وسهولة الحصول على الأسلحة الخفيفة (٢٠٪)، والنزاعات السياسية (١٧٪).^{٢٣}

إمتلاك الأسلحة الخفيفة سبب من أسباب إنعدام الأمان

لطالما كان الإنتشار الواسع للأسلحة الصغيرة وإمتلاكها من قبل العامة عاملاً مخرلاً بالأمن ومسبباً لحصر دور المؤسسات الأمنية. وعلى الرغم من أن غالبية (٧٨٪) من المستجيبين قالوا إنهم لا يملكون أسلحة نارية، لا يثق الكثير من المطلعين في هذا المجال بهذه النتائج، والتي تتماشى مع الواقع المعلوم للجميع بانتشار الأسلحة الخفيفة بيد المواطنين.

وقد قال ١٧٪ فقط من المستجيبين إنهم يملكون سلاحاً، في حين قال ٢١٪ منهم أنهم شهدوا على وجود أسلحة في منطقتهم بيد مواطنين عاديين «في بعض الأحيان»، وقال ١٢٪ إنهم رأوا أسلحة «بشكل عام». وأشار نصف أولئك الذين شهدوا بانتظام وجود مسلّحين من غير الأمنيين في مناطقهم أن هؤلاء أعضاء في أحزاب سياسية.^{٢٤} وفيما قد تبدو هذه النسب المئوية متواضعة وغير أكيدة، فهي تشير دون أي شك إلى تهديد أمني واضح يتمثل في إنتشار الأسلحة الخفيفة بين الناس، كما وتسلّط الضوء على الظروف الصعبة التي تعمل فيها المؤسسات الأمنية.

٢٢ أ. غوردون (٢٠١٤). المرجع المذكور آنفاً، ص. ٢٢

٢٣ المرجع نفسه، ص. ٢٩

٢٤ ك. المفتي (٢٠١٤). المرجع المذكور آنفاً، ص. ١٢

خاتمة

حاول إستطلاع الرأي هذا التعمق في المخاوف الأمنيّة للشعب اللبناني وعرض مداخل ممكنة لإصلاح القطاع الأمني في لبنان. وبإمكان المؤسسات إختيار هذه المداخل، أو بإمكان السلطات المعنية المختلفة فعل ذلك، بهدف تعزيز توفير الأمن المتمحور حول الإنسان في لبنان. ومع ذلك، بدت عوائق هذا المسار واضحةً خلال عملية جمع البيانات وتحليلها. ولا بدّ من التشديد هنا على أحد القيود وهي أن تصوّرات الناس للخطر ذاتيّة بطبيعتها، وغالبًا ما تتأثر بالمشاكل الطويلة الأمد، والأحداث الآنية. لذلك، وفي ظروف ديناميّة شبيهة بالمشهد الأمني اللبناني، يتوجب النظر إلى تصوّرات الناس في سياق الزمان والمكان التي يتواجدون فيها. وتفرض هذه العملية تحديين: التحدي الأول يكمن في ضرورة إرتباط نتائج إستطلاع الرأي بإطار زمني، أما التحدي الثاني فيتمثل في ضرورة درس النتائج والبيانات الواردة في الإستطلاع بحذر، واعتبارها بمثابة إشارات لميول وظروف محدّدة أكثر من تمثيلها للوضع الحقيقي.

ومع ذلك، يضيء تحليل نتائج إستطلاع الرأي على الأسباب والعوامل المختلفة وراء إنعدام الأمن والتي من المفيد أخذها بالإعتبار. فعلى سبيل المثال، إزدادت التحديات المصاحبة لوجود اللاجئين السوريين منذ إجراء إستطلاع الرأي، بحيث لامست كافة الأصعدة في مختلف المناطق اللبنانية. أمّا الإستجابة لتداعيات الأزمة السورية والحلول التي طرحت حتى تاريخه، فقد تستفيد من مسح مفصّل على المستوى الجغرافي وغيره من الفوارق.

إزدادت التحديات المصاحبة لوجود اللاجئين السوريين منذ إجراء إستطلاع الرأي، بحيث لامست كافة الأصعدة في مختلف المناطق اللبنانية.

وتقدم الإختلافات الجغرافيّة والطائفيّة والفوارق بين الجنسين في تصوّرات الناس للتحديات والمخاطر الأمنيّة إضافةً مهمة، ولا

سيّما في إطار صياغة سياسات أمنيّة والإستجابة إلى المخاطر المحدقة بالبلاد. بالإضافة إلى ذلك، يساعدنا الفرق في تقييم جدية الجرائم بحسب المناطق على فهم العوامل التي تساهم في تكوين هذه التصوّرات. كما وقد أظهر إستطلاع الرأي أن وجود مركز أمني قريب غالباً ما يخفف من شعور المواطنين بالخطر.

ويعتبر إستطلاع الأسباب الآيلة إلى هذه التصوّرات عنصراً مهماً في تحليل التحديات الأمنيّة التي يتصوّرها الناس. فالأحداث السابقة، والهويّات الطائفيّة والسياسيّة، ووسائل الإعلام، والجغرافيا، وغيرها من العناصر كلها تساهم في تكوين مواقف الناس من تحدّ معين يتعلّق بأمن بلدهم ومنطقتهم. إن غياب الترابط المنطقي بين المخاطر الأمنيّة التي يتخوف منها الناس على المستوى الوطني، وتلك التي يتخوفون منها على المستوى المحلي، أمرٌ يشير أكثر فأكثر إلى أهميّة الوصول إلى معلومات أكثر دقة وتوازناً، من أجل الحصول على صورة واقعيّة للتحديات الأمنيّة التي تواجه لبنان.

بالاشتراك مع:

LCPS

المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center
for Policy Studies

بتمويل من:



عن «مؤسسة انترناشونال اليرت»

تساعد «انترناشونال اليرت» الناس على إيجاد حلول سلمية للصراعات. نحن من منظمات بناء السلام الرائدة في العالم، مع خبرة تناهز الـ ٣٠ عاماً في مجال إرساء أسس السلام. نعمل مع السكان المحليين حول العالم لمساعدتهم على بناء السلام، ونقدّم للحكومات والمنظمات والشركات النصائح حول كيفية دعم السلام.

شكر

تتوجّه مؤسسة انترناشونال اليرت والمركز اللبناني للدراسات بالشكر للإتحاد الأوروبي لتمويله مشروع إصلاح القطاع الأمني في لبنان منذ حزيران (يونيو) من العام ٢٠١٢. وتعتبر هذه السلسلة من الأوراق المرجعية ثمرة المعلومات والخبرات التي تمّ جمعها من خلال العمل المستمر على مدى السنتين الماضيتين. كما نعبر عن إمتناننا بشكل خاص للمساهمات القيمة التي قدّمها كل من إليونور غوردون، وكريم المفتي، ويزيد الصايغ، ومؤسسة سمير قصير في جمع هذه الأوراق.

كما تغتنم مؤسسة انترناشونال اليرت هذه الفرصة لتعبر عن إمتنانها لدعم مانحيها الإستراتيجيين، نذكر منهم: الدائرة البريطانية للإنماء الدولي UKAID، والوكالة السويدية للتعاون الدولي في مجال التنمية، ووزارة خارجية هولندا، ووزارة الخارجية والتجارة الإيرلندية.

تعبير الآراء الواردة في هذه الورقة مسؤولية مؤسسة انترناشونال اليرت فقط، ولا تعكس بالضرورة آراء الجهات المانحة أو سياساتها.

International Alert.
346 Clapham Road, London SW9 9AP, United Kingdom
Tel +44 (0)20 7627 6800, Fax +44 (0)20 7627 6900
Email info@international-alert.org
www.international-alert.org

Registered charity no. 327553

International Alert Lebanon.
PO Box 113-7455, Hamra, Beirut, Lebanon
Tel +961 (0)1 744 037

/InternationalAlert

@intalert

ISBN: 978-1-909578-73-9